هيئة سوق رأس المال تمنح الشركة العالمية للأوراق المالية إذن التشغيل لممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية

أعلنت هيئة سوق رأس المال منح الشركة العالمية للأوراق المالية إذن التشغيل لمزاولة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية (الفوركس)، وذلك عقب استكمال الشركة لكافة المتطلبات الفنية والقانونية اللازمة، بما في ذلك متطلبات الربط مع نظام الحفظ المركزي لدى الهيئة، وبعد قيام الإدارة العامة للأسواق المالية في الهيئة بفحص جاهزية الأنظمة الإلكترونية والتأكد من الامتثال لمتطلبات وتعليمات الهيئة، ليصبح عدد الشركات المرخصة من قبل الهيئة لممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية (الفوركس) أربعة شركات.

وتؤكد الهيئة في هذا السياق استمرار جهودها في تنظيم قطاع الأوراق المالية وتعزيز حماية المستثمرين، مجددةً دعوتها لجمهور المستثمرين إلى ضرورة التعامل فقط مع الجهات المرخصة من قبل الهيئة، والمنشورة في صفحة نشاط الفوركس عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، وذلك من خلال الرابط التالي: نشاط البورصات الأجنبية غير النظامية (Forex) – هيئة سوق رأس المال.

هيئة سوق رأس المال تصدر ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في

عقود التأجير التمويلي

أعلنت هيئة سوق رأس المال عن صدور ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 29/12/2025، وذلك في إطار دور الهيئة الرقابي والتنظيمي الهادف إلى تعزيز الاستقرار والشفافية في قطاع التأجير التمويلي.

وتهدف الضوابط إلى تنظيم عمليات رهن الأصول المؤجرة تأجيرا تمويليا ضمن إطار واضح بما يحقق التوازن بين متطلبات التمويل التي تحتاجه شركات التأجير التمويلي وحقوق المستأجرين في انتقال الملكية بعد الوفاء بالالتزامات التعاقدية، إلى جانب تعزيز الشفافية وتقليص المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة باستخدام الرهون ورفع مستوى الثقة في السوق.

كما تنظم الضوابط العلاقة بين شركات التأجير التمويلي والجهات الممولة، بما يشمل اشتراط الحصول على موافقة المستأجر المستقلة على الرهن، اضافة إلى تمكين الهيئة من اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة في حال مخالفة أحكامها.

وأكدت الهيئة أن اصدار هذه الضوابط يمثل خطوة تنظيمية مهمة نحو تعزيز الحوكمة والانضباط في قطاع التأجير التمويلي، ويسهم في حماية حقوق المستأجرين، وتعزيز ثقة الجهات الممولة والمستثمرين، ودعم استقرار ونمو القطاع بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وتدخل هذه الضوابط حيز النفاذ من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

هيئة سوق رأس المال تصدر تعليمات حوكمة الشركات المدرجة

لتعزيز الثقة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين رقم (1) لسنة 2025، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحديث الأطر القانونية الناظمة للقطاع المالي غير المصرفي، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، ويعزز مناخ الاستثمار الآمن والشفاف في فلسطين.

وأكد رئيس مجلس إدارة الهيئة السيد عمار العكر، أن إصدار هذه التعليمات يأتي انسجاماً مع قانون الشركات الجديد، ومع التطورات المتسارعة التي شهدتها مبادئ حوكمة الشركات خلال السنوات الأخيرة، موضحاً أن هذه التعليمات ستسري على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد جرى تصميمها بما يراعي خصوصية السوق المحلي والوضع الاقتصادي بما يضمن قابليتها للتطبيق العملي.

وتهدف تعليمات الحوكمة إلى وضع إطار قانوني متكامل لتنظيم شؤون حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة، بما ينسجم مع القوانين والتشريعات النافذة في فلسطين، ويسهم في تعزيز مبادئ الثقة والشفافية والمساءلة، وتحسين نوعية أداء مجالس الإدارة، ورفع القدرة التنافسية للشركات وقيمتها السوقية، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين.

كما أشار مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي أن الهيئة ستقدم كافة أشكال الدعم الفني والتسهيلات اللازمة للشركات خلال الفترة الانتقالية، لتمكينها من مواءمة أنظمتها الداخلية مع المتطلبات الجديدة بكل سلاسة، بما يحقق التوازن بين الامتثال القانوني والمرونة التشغيلية. وشدد على أن الحوكمة الرشيدة تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد مستقر، معتبراً أن هذه التعليمات تمثل نقلة نوعية في مسيرة تطوير السوق المالي الفلسطيني، وتؤكد للعالم متانة البيئة التشريعية الفلسطينية وقدرتها على حماية الاستثمارات.

كما تسهم التعليمات في تحسين المناخ الاستثماري وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المخاطر، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتتضمن التعليمات متطلبات فنية متقدمة تهدف إلى رفع جودة الأداء المؤسسي، أبرزها تعزيز استقلالية مجالس الإدارة عبر وضع معايير واضحة لتعريف "العضو المستقل" واشتراط وجود عضو مستقل واحد على الأقل في تشكيل المجلس، إضافة إلى إلزامية تمثيل كلا الجنسين في مجالس الإدارة، إيماناً بأهمية التنوع في تعزيز الكفاءة المالية والإدارية.

كما شملت التعليمات إدراج متطلبات الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، انسجاماً مع التوجهات العالمية في مجال التمويل المستدام. وإلى جانب القواعد الإلزامية، ستصدر الهيئة مجموعة من القواعد الاختيارية للحوكمة، تتيح للشركات الارتقاء إلى مستويات متقدمة من الامتثال والتميز المؤسسي.

وفي السياق ذاته دعت الهيئة الشركات المساهمة العامة والمستشارين القانونيين والمستثمرين إلى الاطلاع على النص الكامل للتعليمات عبر موقعها الإلكتروني الرسمي.

هيئة سوق رأس المال ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي تعقدان ورشة عمل تعريفية حول المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

عقدت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ورشة عمل تعريفية تناولت الجوانب الفنية والقانونية للقرار بقانون رقم (17) لسنة 2024م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، ولا سيما تطبيقات التوقيع الإلكتروني ومزودي خدمات الثقة، وذلك في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى

تعزيز التحول الرقمي وبناء بيئة قانونية وتنظيمية داعمة للمعاملات الإلكترونية.

وحضر الورشة ممثلو عن القطاعات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة، إلى جانب مختصين في الجوانب التقنية والقانونية، بالإضافة إلى الكادر الوظيفي للهيئة، فيما تولّى الصحفي الاقتصادي طلعت علوي تيسير الورشة، ولا سيّما الجلسة الحوارية الخاصة بالورشة التعريفية.

استُهِلّت الورشة باستعراض الإطار التشريعي الناظم للمعاملات الإلكترونية من قبل الأستاذة مريم دار عيسى، والتطرّق إلى فنيات التوقيع الإلكتروني وأنواع خدمات الثقة من قبل المهندس يوسف ارتاحي، وكلاهما من وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، مع إبراز دورهما في تعزيز موثوقية التعاملات الرقمية وضمان سلامتها القانونية.

كما وتناولت مداخلات المشاركين خلال الجلسة الحوارية جملة من التخوفات العملية التي تواجه القطاعات المختلفة عند الانتقال إلى المعاملات الإلكترونية، ولا سيما ما يتعلق بالتحقق من الهوية، وحجية التوقيع الإلكتروني، وأمن البيانات، والمسؤوليات القانونية المترتبة على استخدام هذه الوسائل. وفي هذا السياق، أكّد الحضور أن المعاملات الإلكترونية شكّلت، في ظل الظروف الراهنة، مخرجًا عمليًا وضروريًا لضمان استمرارية الأعمال وتسهيل الإجراءات.

من جانبه، أكّد الأستاذ بلال أبو زينة، مدير الدائرة القانونية بالإنابة في الهيئة، على أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين الهيئة ومختلف الجهات ذات العلاقة، والعمل على تطوير الأطر التنظيمية والتوعوية اللازمة، بما يسهم في تعزيز الثقة بالمعاملات الإلكترونية ودعم مسار التحول الرقمي في القطاعات المالية غير المصرفية.

وخلصت الورشة إلى التأكيد على ضرورة البناء على هذه الورشة من خلال عقد ورش عمل متخصصة ومركّزة لكل قطاع على حدة، بما يراعي خصوصية نشاطه وطبيعة مخاطره، ويسهم في رفع مستوى الجاهزية الفنية والقانونية لدى الجهات المعنية.

كما شدّد المشاركون على أهمية الإسراع في استكمال إجراءات ترخيص مزودي خدمات الثقة، باعتبارهم ركيزة أساسية في منظومة التوقيع الإلكتروني، وضماناً لثقة المستخدمين والمتعاملين في البيئة

الرقمية، إلى جانب الدعوة إلى التسريع في اصدار التشريعات التنفيذية لأحكام القرار بقانون لضمان تفعيله بشكل أوسع في المعاملات الرسمية والتجارية.

10% خصم تشجيعي على أقساط التأمين في حال الدفع الإلكتروني … قرار جديد لتعزيز التحول الرقمي

أصدرت **هيئة سوق رأس المال** قرار رقم **(2) لسنة 2025** بشأن **ضوابط ومحددات منح الخصم التشجيعي في سداد أقساط التأمين**، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2025 المتعلق بمنح الخصم التشجيعي في سداد أقساط التأمين، بهدف تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في قطاع التأمين، وانطلاقاً من توجهات الهيئة في دعم التحول الرقمي ومواكبة القطاعات المالية للتطورات ضمن بيئة آمنة ومنضبطة، وتحقيقاً لرؤية الهيئة في تعزيز وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع للخدمات والمنتجات التأمينية ضمن استراتيجية الشمول المالي.

وينص القرار على منح المؤمن لهم **خصماً تشجيعياً لا يتجاوز 10% من** قيمة القسط التأميني للمركبات، وذلك في حال سداد الأقساط عبر **وسائل الدفع الإلكترونية المرخصة، كالمحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها.**

ويشير القرار إلى ضرورة قيام شركات التأمين بمواءمة أنظمتها الداخلية وسياساتها التشغيلية مع أحكام هذا القرار، وتزويد الهيئة بتقارير شهرية تفصيلية تتضمن بيانات الأقساط المسددة إلكترونياً ونسب الخصم المطبقة.

وقد دخل القرار حيز التنفيذ بتاريخ 28/10/2025، ونشره في الجريدة الرسيمة في العدد 232 منه.

للتفاصيل، يمكنكم الاطلاع على القرار: اضغط هنا

هيئة سوق رأس المال تشارك في اختتام دورتي التحكيم المالي والتخمين العقاري وإطلاق قواعد الوساطة في الخليل

شاركت هيئة سوق رأس المال في فعاليات اختتام دورتي التحكيم المالي والتخمين العقاري التي نظمها مركز التحكيم التجاري في غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، وذلك بحضور رئيس الهيئة السيد عمار العكر، إلى جانب رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل – رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية السيد عبده إدريس، ومعالي رئيس سلطة الأراضي والتسوية الأستاذ علاء التميمي، وممثل معالي وزير العدل السيد همام ملحم، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وممثلي المؤسسات الحقوقية والخبراء والمهتمين.

وتأتي مشاركة الهيئة في هذا الحدث انطلاقا من دورها في تطوير قطاع التخمين العقاري، حيث اعتمدت الهيئة الدورة التدريبية الخاصة بالمخمنين العقاريين والتي تعتبر من أحد شروط الحصول على رخصة المخمن العقاري.

وخلال كلمته، أكد رئيس هيئة سوق رأس المال على أهمية تعزيز العمل المشترك مع الشركاء في القطاعين العام والخاص، مستعرضا دور الهيئة وصلاحياتها في تنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية والإشراف عليها، وبناء بيئة تنظيمية مهنية تدعم حماية المتعاملين وتعزز الثقة بالسوق.

واختتم بالتأكيد على التزام الهيئة بدورها الوطني في تنظيم وتطوير القطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين، والارتقاء بها بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية.

رئيس هيئة سوق رأس المال يلتقي بالسفير التركي لدى فلسطين

التقى رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال السيد عمار العكر سعادة السفير التركي إسماعيل تشوبانا أوغلو في مكتبه في رام الله بحضور مدير عام الهيئة السيد براق النابلسي، حيث جرى نقاش جملة من المواضيع الاقتصادية والتنموية.

وأوضح رئيس الهيئة العكر خلال اللقاء واقع عمل الهيئة في ظل الظروف الحالية، والجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة للحفاظ على استقرار القطاعات التي تشرف عليها، كما أعرب عن شكره العميقٍ وتقديره للموقف التركي الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، مشدداً على أن هذا الموقف يعكس عمق العلاقات التاريخية بين البلدين وروح التضامن المشترك تجاه القضايا العادلة. من جانبه اثنى السفير على الدور الذي تلعبه الهيئة في كافة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المعقدة، مؤكداً على استمرار الجهود في توطيد العلاقات بين الطرفين.

مجموعة عمل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة تناقش خطة الشمول المالي للسنوات الثلاث

المقبلة

نظمت هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية اجتماعاً لمجموعة عمل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة، بهدف المباشرة في تنفيذ اختصاصات المجموعة والمساهمة في إعداد خطة العمل للسنوات الثلاث المقبلة لاستراتيجية الشمول المالي.

واستُهل الاجتماع بتحديد نطاق العمل التفصيلي والإطار الزمني اللازم لإنجاز المهام، بما يضمن أن تكون خطة العمل مستجيبة للتحديات الراهنة الناتجة عن تداعيات العدوان الغاشم على شعبنا ومقدراته، والظروف الاقتصادية التي تمر بها فلسطين. كما جرى التأكيد على أهمية الاستناد إلى التدخلات والسياسات المُقرة استناداً إلى نتائج التقييم العام للشمول المالي في فلسطين المنفذ خلال عام 2023.

وتضمّن جدول أعمال الاجتماع مناقشة الاستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2025–2029)، التي أقرّها مجلس الوزراء مؤخراً. وقدّمت وزارة الاقتصاد الوطني عرضاً مفصلاً لأبرز ملامح الاستراتيجية وأهدافها والركائز التي استندت إليها، إلى جانب توضيح أهمية مساهمة مجموعة العمل في إعداد الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية، استناداً إلى محاورها الرئيسة.

يُذكر أن الاستراتيجية الوطنية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تُعد من أبرز البرامج المدرجة ضمن خطة الشمول المالي، لما لها من أهمية وطنية في تمكين تلك المنشآت واستدامتها، من خلال توفير المنتجات والبرامج التمويلية المناسبة، وتشجيعها على التسجيل الرسمي، وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة عمل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة تُعد إحدى المجموعات الفنية الثلاث المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إلى جانب مجموعة تمكين المستهلك ومجموعة المنتجات المالية المبتكرة. وقد تم مؤخراً إعادة تفعيل أدوار هذه المجموعات ضمن جهود تعزيز الشمول المالي في فلسطين، استجابةً للتحديات الناجمة عن العدوان الغاشم، وبهدف دعم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه.

هيئة سوق رأس المال وشبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين (BPW- Palestine) تناقشان التمكين الاقتصادي للمرأة

استضافت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وفداً من شبكة سيدات الأعمال والمهنيات – فلسطين (BPW- Palestine) لبحث التعاون المشترك في مجالات تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً وتعزيز شمولها المالي.

افتتح اللقاء السيد عمار العكر، رئيس مجلس ادارة الهيئة، مرحباً برئيسة شبكة سيدات الأعمال والمهنيات د. دلال عريقات، والوفد المرافق لها من عضوات مجلس إدارة الشبكة، وعضواتها المتخصصات في مجالات المال والاعمال والتكنولوجيا والقانون، مثنياً على جهودهن في تطوير شبكة ديناميكية تعمل كقوة دافعة لتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية كشريك فاعل في التنمية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني.

وأكد العكر أن الهيئة تلعب دوراً حيوياً في تعزيز مكانة المرأة داخل القطاعين المالي والاقتصادي في فلسطين، سواء من خلال السياسات التنظيمية أو المبادرات الهادفة إلى التمكين الاقتصادي والشمول المالي. كما تركز الهيئة على تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها نساء، لمساعدتهن في الوصول إلى مصادر التمويل غير المصرفية، وهو تحدٍ كبير يواجه النساء عادة، وأشار الى ان الهيئة تعمل بشكل مستمر تذليل العقبات والتحديات التي تقيد مساهمة المراة في القطاعات المالية غير المصرفية.

ومن جانبهن، أشارت عضوات الشبكة الى ضرورة ادماج النساء في عملية تنظيم وتطوير ورقابة نشاطات القطاعات على عدة مستويات، مع التشديد على الحاجة لرفع مستوى تمثيل ومشاركة المرأة في مجالس الإدارة واللجان ومواقع صنع القرار.

وجرى خلال اللقاء مناقشة آليات التعاون المشترك لتعزيز مشاركة المرأة في هندسة وتنظيم القطاع المالي، إلى جانب ضرورة زيادة مبادرات تعزيز الوعي المالي لدى فئة النساء، تحديداً في مجال الوصول والاستخدام للخدمات المالية غير المصرفية، من خلال تمكين النساء وتعزيز معرفتهن بحقوقهن المالية.

واتفق الطرفان على العمل جنبا إلى جنب لتهيئة المناخ الملائم لعملية ادماج المرأة ضمن منظومة شاملة وداعمة ومحفزة تشجع وتسهل المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في القطاع المالي.

يأتي هذا التعاون انطلاقا من اختصاص الهيئة بتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية بما يضمن حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، وهو مجال يمثل فرصة مهمة لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد الرقمي والابتكار المالي.

هيئة سوق رأس المال تخرج الفوج الثاني من "برنامج سوق رأس المال" بمشاركة طلبة من جامعة النجاح الوطنية

خرجت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الفوج الثاني من برنامجها التدريبي المتخصص "برنامج سوق رأس المال"، الذي استهدف طلبة الجامعات الفلسطينية والخريجين الجدد بهدف تعزيز الثقافة المالية لديهم وتوسيع دائرة الوعي بالقطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين.

وشارك في البرنامج مجموعة من طلبة جامعة النجاح الوطنية، حيث تولى التدريب نخبة من كوادر الهيئة المتخصصة. وتضمّنت المحاور التدريبية موضوعات محورية مثل الإطار القانوني المنظّم للقطاعات

المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأوراق المالية، التأمين، والتأجير التمويلي، إلى جانب دور الجهات الرقابية، والخدمات والمنتجات المالية، والتطبيقات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech).

وجرى تنظيم الحفل الختامي في مقر الهيئة بمدينة رام الله، بحضور مديري عموم الإدارات وعدد من موظفي الهيئة، إلى جانب طاقم أكاديمي من كلية الأعمال والاتصال في جامعة النجاح الوطنية.

وأشار السيد مراد جدبة، مدير عام إدارة الأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال، إلى أن البرنامج يُجسّد رؤية الهيئة في تمكين الشباب الجامعي من اكتساب معارف عملية ومهارات مهنية تؤهلهم للانخراط في سوق العمل بفاعلية، مؤكداً استمرار الهيئة في عقد برامج تدريبية مماثلة بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية.

من جانبه، أكد الدكتور رأفت الجلاد، عميد كلية الأعمال والاتصال في جامعة النجاح الوطنية، أن هذه المشاركة تأتي في إطار التزام الكلية بتعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع المالي، وتزويد طلبتها بخبرات تطبيقية تسهم في ربط الجانب الأكاديمي بالواقع العملي، موضحاً أن مثل هذه المبادرات تسهم في إعداد كوادر قادرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي.

ويأتي تنفيذ هذا البرنامج ضمن رؤية الهيئة الاستراتيجية الرامية إلى تطوير رأس المال البشري ورفع كفاءة الطلبة الجامعيين وتأهيلهم لدخول سوق العمل بمهنية عالية، مع التأكيد على استمرار التعاون مع جامعة النجاح الوطنية في تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية خلال العام الأكاديمي الحالي.